

أثر التغيرات في سعر الصرف والتضخم المحلي على ميزان المدفوعات: دراسة حالة الجزائر 1990-2016

The Impact of Exchange Rate and Local Inflation on the Balance of Payments (Case Study of Algeria:1990-2016)

أ.د. عبد الرزاق خليل

أستاذ التعليم العالي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة قالمة، الجزائر

abkhelil@yahoo.fr

أ. صالح أويابة¹

أستاذ مساعد صنف "أ"

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة غرداية، الجزائر

ouyaba.salah@univ-ghardaia.dz

تاريخ الاستلام: 2017/09/22

تاريخ القبول: 2018/01/23

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر التضخم وسعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2016) وأثر التغيرات في سعر الصرف سواء التغيرات التي تحدثها الدولة في إطار سياسة سعر الصرف أو التقلبات في العملات الدولية والتضخم على ميزان المدفوعات في الجزائر، والذي يتغير نوعه بتغير الأسباب التي تحدثه، من تضخم الطلب الذي يكون بسبب زيادة في الكتلة النقدية، وتضخم التكاليف والذي يكون في جانب العرض، والتضخم الراجع إلى أسباب هيكلية والتضخم المستورد.

كلمات مفتاحية: سعر الصرف الحقيقي؛ سعر الصرف المرن؛ تخفيض قيمة العملة؛ التضخم المستورد

تصنيف JEL: F31، E52، E61

Abstract:

This study aimed to analyze the impact of inflation and the exchange rate on the balance of payments in the Algeria during the period (1990-2016), and the impact of the exchange rate adjustment under exchange-rate policies, or the impact of fluctuations in key-currency exchange rates and inflation On the balance of payments in the Algeria, and the inflation pressures originating on the supply side owing to monetary growth, or the inflation in costs and inflation structural and imported inflation.

Key words: The real exchange rate, Floating Exchange Rates, Devaluation, imported inflation

Jel Classification Codes: F31, E52, E61

¹المسائل: صالح أويابة، البريد الإلكتروني: ouyaba.salah@univ-ghardaia.dz

المقدمة:

من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية التي هي أولوية للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، تضع الدول مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تختلف أهميتها باختلاف الظروف المتغيرة للدولة ومن هذه السياسات السياسة المالية، النقدية والائتمانية، سياسة سعر الصرف و لسياسة التجارية، وتأتي أهمية دراسة الصرف الأجنبي من الاختلافات بين التبادل الدولي والتبادل المحلي حيث أن تسوية الأول يتم بالعملات الأجنبية في حين يتم التبادل المحلي بالعملة المحلية، ومن شأن هذا التباين في أنواع العملات المستخدمة أن يقود إلى بروز مشكلة نقدية لدى الأقطار المختلفة وهي كيفية قياس هذه القيم، وكيف يتم معادلتها ومن ثم تسويتها، من هنا تأتي أهمية دراسة سعر الصرف الأجنبي وذلك لمعالجة المسائل المتعلقة بتعدد العملات، ومدى قبولها عالمياً، وبالتالي تحويلها فيما بينها في خضم المعاملات الاقتصادية المالية و التجارية التي تجري بين مختلف أقطار العالم سواء كانوا أفراد أو شركات أو بنوك... الخ.

ومن الطبيعي أن يكون لسعر الصرف أهمية كبيرة لأي اقتصاد كان، لكونه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية خاصة تأثيره على نظام الأسعار في الاقتصاد الوطني، وعلى حجم التجارة الخارجية وعلى انتقال رؤوس الأموال بين الدول، وبالتالي على موقف ميزان المدفوعات.

ويؤثر كل ذلك على الاقتصاد المحلي من خلال التأثير على التنمية المحلية وتنشيط الصناعات التصديرية والتي بدورها تؤثر على الدخل الوطني، وهذا يعكس مباشرة على التوازن الاقتصادي للدولة من خلال التحكم في نسبة التضخم وامتصاص البطالة أي توازن العرض والطلب في كل من سوق النقد وسوق السلع والخدمات وسوق العمل، ومحصلة هذه التوازنات الجزئية يشكل التوازن الاقتصادي ككل.

إشكالية البحث:

تبرز الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة فيما يلي: ما هو أثر تقلبات أسعار الصرف ومعدلات التضخم المحلي على ميزان المدفوعات وما هي سبل علاجها في الجزائر في الفترة (1990-2016)؟

وتتفرع هذه الإشكالية إلى التساؤلات التالية:

- ما هي العوامل المحدد لتقلبات أسعار الصرف؟
- ما هو أثر ارتفاع معدلات التضخم على العجز في ميزان المدفوعات الجزائري؟
- ما هو أثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على العجز في ميزان المدفوعات؟

فرضيات الدراسة:

- تقضي النظرية الاقتصادية بأن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري من خلال زيادة حجم الصادرات وتخفيض حجم الواردات في المدى الطويل وعليه فإن الدراسة تفترض يلي:
- يؤثر ارتفاع معدل التضخم المحلي سلبا على ميزان الماشقوع الجزائري أي وجود علاقة عكسية
 - يؤدي انخفاض قيمة الدينار الجزائري إلى تحسين وضع ميزان المدفوعات أي وجود علاقة طردية

منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي ومنهج الاقتصاد القياسي في التحليل. للإجابة على هذه التساؤلات ولإثبات صحة أو خطأ الفرضيات ارتأينا تقسيم البحث إلى المحاور الأساسية التالية:

- ماهية سعر الصرف والتضخم؛
- ميزان المدفوعات؛
- دراسة تطبيقية حالة الجزائر 1990-2016؛
- تحليل وتقدير العلاقة بين التضخم وسعر الصرف وميزان المدفوعات الجزائري.

أولاً: سعر الصرف

التبادل الدولي كالتبادل الداخلي لا يتم إلا بالنقود، ولكن تختلف عملة كل دولة عن الأخرى، وسعر الصرف هو السعر الذي يحقق التوازن بين كل من الطلب والعرض من العملات الأجنبية، ويتم تداول هذه العملات في سوق يدعى سوق الصرف، ولذا سنتناول ذلك فيما يلي :

1- مفهوم سعر الصرف:

يعرف سعر الصرف بأنه سعر عملة بعملة أخرى وهو نسبة مبادلة عملتين، فأحد العملتين تعتبر سلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمنا لها، ويعرف سعر الصرف كذلك بأنه سعر العملة الأجنبية مقوما بوحدة من العملة المحلية، أي عدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على وحدة من العملة الأجنبية، فمثلا يتم التعبير عن سعر صرف الدينار الجزائري إزاء الدولار بسعر الصرف \$1 = 100 دج، والحاجة للصرف تقتضيها معاملات تتصل بالعالم الخارجي، والطلب على النقد الأجنبي هو طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات، فالطلب الجزائري على السلع الأمريكية هو طلب على الدولار الأمريكي، وفي نفس الوقت عرض للدينار الجزائري.

2- أنواع سعر الصرف:

2-1- سعر الصرف الاسمي:

يعرف على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية، ويدل سعر الصرف الاسمي على سعر العملة الجاري والذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من سلع وخدمات ما بين البلدين، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعاً للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ويتغير سعر الصرف الاسمي يومياً إما تدهوراً أو تحسناً، وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر صرف رسمي، وسعر صرف موازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية.

2-2- سعر الصرف الحقيقي:

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية، فهو يبين عدد الوحدات من المنتجات الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وكلما كان سعر الصرف الحقيقي قريب من سعر الصرف الاسمي، كلما كان معدل التضخم منخفض، كما أنه يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم ويتم حساب سعر الصرف الحقيقي TCR وفق المعادلة التالية:

$$TCR = TCN \times \frac{P}{P^*} \dots\dots\dots(01)$$

حيث P* مؤشر الأسعار الأجنبية، P مؤشر الأسعار المحلية، TCN سعر الصرف الاسمي¹.

2-3- سعر الصرف التوازني:

هو تعريف لسعر الصرف متناسق مع التوازن الاقتصادي الكلي، أي أن سعر الصرف التوازني et^* هو ذلك السعر الذي تحدده قوة العرض والطلب عندما يحدث التساوي التام بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة من إحدى العملات بصرف النظر عن أثر المضاربة وحركات رؤوس الأموال غير العادية، وبذلك نجد أن سعر الصرف التوازني مثل سعر التوازن لأي سلعة من السلع المتداولة في الأسواق الحرة في حالة المنافسة الكاملة، ويكون هذا السعر متزامناً مع التوازن في ميزان المدفوعات.

3- سوق الصرف:

يعرف سوق الصرف بأنه المكان الذي يتم فيه تبادل العملات المختلفة، إلا أنه ليس مح دود بمكان معين وإنما يقصد به شبكة العلاقات الموجودة بين وكلاء الصرف وذلك في كل البنوك المنتشرة عبر مختلف أنحاء العالم وتنقسم أسواق الصرف إلى قسمين:

3-1- سوق الصرف الحاضرة (العاجل):

تُجرى فيه المعاملات المتعلقة ببيع وشراء العملات الأجنبية على أساس تسليم و تسلم العملات موضوع التعامل فور الانتهاء من عقد الصفقة، ويجب أن يكون هذا التبادل خلال (48 سا) بعد تاريخ العملية، وهذا ما يسمى بالصرف الحاضر .

وتتغير التدفقات في هذا السوق بصفة متواصلة ويومية كما أنه تحدد أسعار الصرف في السوق عن طريق العرض والطلب على الصرف.

3-2- سوق الصرف الآجلة:

وتسمح هذه السوق بتحديد فوري لسعر التبادل المستقبلي للعلاقات التجارية على أن تُجرى العملية في مدة تفوق اليومين حيث يتم التسليم في هذه السوق في المستقبل لمدة ثلاثين أو ستين أو تسعين يوما، ويلاحظ هنا أن عمليات الصرف الآجل تصبح في النهاية نوعا من المضاربة على سعر الصرف، فتوقع ارتفاع الصرف أو توقع انهياره، يؤدي في الواقع إلى التسريع في تصور ارتفاع أو تدهور سعر الصرف، فيحدث الارتفاع أو التدهور قبل الزمن المتوقع، وذلك نتيجة للاندفاع في الشراء أو الاندفاع في البيع، كما يؤدي إلى المغالاة في الأثر المتوقع، فإذا حدث الارتفاع يكون أكبر، وإذا وقع التدهور يكون أخطر .

ويشارك في سوق الصرف الآجلة كل من البنوك، والسامسة، وتمكن العمليات المقامة في هذا السوق من الحماية ضد أخطار التحويل المرتبطة بالعمليات التجارية المتمثلة في شراء الصرف من طرف المستوردين، وبيع الصرف من طرف المصدرين، وكذلك ضد أخطار التحويل المرتبطة بالعمليات المالية المتمثلة في الإقراض والاقتراض والاستثمار في الخارج وشراء السندات الأجنبية .

4- العوامل المؤثرة على سعر الصرف:

4-1- العوامل الفنية:

- ظروف السوق والمعلومات التي تصل إلى السوق بشأن أسعار العملات والحالة الاقتصادية والإشاعات والتقارير والتصريحات الرسمية تؤثر على أسعار الصرف؛
- خبرة المتعاملين وأوضاعهم والقدرة التفاوضية لهم والأساليب المستخدمة من قبلهم؛
- الكميات المتعامل بها ودرجة السيولة المطلوبة؛
- التغيرات في الأسواق المالية والأسواق الأخرى غير سوق العملات فارتفاع أسعار الأسهم يؤدي إلى زيادة الأرباح الرأسمالية لهذه الأسهم وبالتالي زيادة الطلب على العملات لشراء هذه الأسهم ويؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة.

4-2- العوامل الأساسية:

- وتشتمل العوامل التي تؤثر على العرض والطلب على العملات الأجنبية:
- الاستيراد والتصديق فليستيراد السلع والخدمات هو بمثابة طلب للعملة الأجنبية وعرض للعملة المحلية وبالتالي ستزيد قيمة العملة الأجنبية مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة؛
 - أرباح الاستثمارات والتحويلات الرأسمالية والاستثمارات الأجنبية وقد يكون الاستثمار مباشرة كإقامة مشاريع في الدول الأخرى أو غير مباشر مثل شراء الأصول المالية كالأسهم والسندات
 - الحوالات دون مقابل وذلك بتحويل المواطنين المحليين غير المقيمين الأموال إلى عائلاتهم فإنهم يعرضون عملة أجنبية مقابل الحصول على عملة وطنية وبالتالي فإن قيمة العملة المحلية سوف ترتفع مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة
 - المساعدات الخارجية فكثيرا ما تقدم إحدى الدول الغنية مساعدات مادية لبعض الدول النامية لكن غالبا ما تمنح هذه المساعدات في شكل اعتمادات في بنوك الدول المانحة لشراء ما تحتاجه هذه الدول من سوق الدولة المانحة، وفي هذه الحالة فإن عملة الدولة المانحة سوف تتحسن لارتفاع الطلب على منتجاتها وبالتالي على عملتها، وإذا كانت هذه المساعدات في شكل تحويلات دون مقابل فكلما زادت هذه المساعدات فإنه سيتم تحويلها إلى العملة الوطنية وبالتالي يزداد عرض العملة الأجنبية وتتنخفض قيمتها وفي المقابل تزيد قيمة العملة المحلية، أما في حالة المساعدات المحلية إلى دول أخرى فيحدث العكس وتنخفض قيمة العملة المحلية؛
 - القروض الدولية المقدمة من دولة إلى أخرى، والقروض التي تقدمها مؤسسات مالية دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرها، فعند حصول دولة ما على قرض من دولة أجنبية فإن عرض العملة الأجنبية سوف يزيد، وبالتالي ترتفع قيمة العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية، لكن في مرحلة لاحقة ستدفع هذه الدول أصل الدين مع الفوائد مما يعكس القضية؛
 - تحويل الأموال بقصد المضاربة وهي انتقال الأموال من بلد إلى آخر وذلك للاستفادة من فوارق أسعار الصرف بين البلدين وتحقيق أرباح رأسمالية.

5-1- ماهية التضخم:

هو ارتفاع ملموس ومستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات والتدهور الملازم له في القوة الشرائية للعملة، ويقصد بالملموس أن يكون الارتفاع في الأسعار واضحا ومحسوسا للمجتمع، ويتميز بالاستمرارية فيكون ممتدا على فترة من الزمن، فالقول بالارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار سيتبرك شعورا حقيقيا بتراجع قدرة الأفراد في مجتمع ما على الحصول على احتياجاتهم بشكل عام، ومن هنا فإن مفهوم التضخم يقضي أيضا بأن يكون ذلك الارتفاع مستمرا وعلى فترة من الزمن.

5-2- أسباب التضخم:

تفسير التضخم من جانب الطلب:

ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة زيادة حجم النقود لدى الأفراد مع ثبات حجم السلع والخدمات المتاحة في المجتمع، ولعل أهم الأسباب المؤدية إلى مثل هذا النوع هي ما يسمى بعجز الموازنة العامة للدولة أو العجز المالي، حيث يفوق الإنفاق الحكومي الإيرادات الحكومية، وعند قيام الدولة بتغطية العجز عن طريق الإصدار النقدي أو طبع النقود من خلال البنك المركزي فإن ذلك سيؤدي إلى حقن الاقتصاد بكميات من النقود لا يقابلها توسع في القاعدة الإنتاجية للبلاد، فينعكس هذا في شكل زيادة الأسعار وحدوث التضخم، كما يمكن أن تسهم البنوك التجارية من خلال القروض ومنح الائتمان في خلق النقود وزيادة حجمها في الاقتصاد مع ثبات حجم الإنتاج، وحتى مع زيادة حجم الإنتاج ولكن بمستوى أقل من زيادة حجم النقود فإن ذلك لابد أن يخلق نوعاً من التضخم.

تفسير التضخم من جانب العرض (ارتفاع التكاليف):

يجد المنتج نفسه أحياناً أمام نقابات عمالية قوية قادرة على الضغط لرفع مستوى أجر العمال لديه، أو نتيجة ارتفاع أسعار المواد الأولية وأسعار الفائدة لرؤوس الأموال، هذا الارتفاع يحدث بصورة مستقلة لا علاقة له بفائض الطلب، وقد واجهت دول أوروبا مثل هذه الحالة حينما تضاعفت أسعار الوقود بنحو أربعة أضعاف إبان أزمة النفط عام 1973، مما أدخلها في دوامة تضخم النفقة أو الكلفة، مما رفع أسعار المنتجات بشكل كبير ومستمر طوال الفترة (1973-1978) ويصعب التحكم في هذا النوع من التضخم خاصة إذا كان من النوع القادم من عناصر الإنتاج المستوردة.

التضخم المستورد:

يقصد به انتقال العدوى التضخمية من الاقتصاد الأجنبي إلى الاقتصاد الوطني عن طريق شراء السلع والخدمات من الخارج، ويظهر هذا بوضوح في الاقتصاديات الصغيرة والمفتوحة على الاقتصاديات الأخرى والتي تستورد معظم حاجياتها من السلع والخدمات، مما ينعكس على ارتفاع أسعار بيعها في الأسواق المحلية، كما حدث بعد سنة 1973، فنتيجة ارتفاع أسعار السلع في الدول المتقدمة بسبب تضاعف أسعار النفط ارتفعت أسعار هذه السلع في الدول النامية والعربية المستوردة لها.

ويجب التمييز هنا بين التضخم المستورد وتضخم التكاليف، حيث أن هذا الأخير يعود إلى ارتفاع في أثمان عناصر الإنتاج مثل المواد الأولية الداخلية في إنتاج سلع وخدمات محلية، مما يؤثر على ارتفاع تكلفتها، أما التضخم المستورد فيرجع إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات النهائية نفسها المستوردة من الخارج.

العوامل الهيكلية:

ترى بعض الدراسات أن الخلل الهيكلية الموجود في البنيان الاقتصادي والاجتماعي للدول النامية هو السبب في نشوء ظاهرة التضخم في هذه الدول نتيجة الخلل في هيكل كل من الطلب الكلي والعرض الكلي، ويتمثل هذا الخلل في خصائص ومميزات الدول النامية من تخصصها في إنتاج المواد الأولية والاستخراجية، وعجز وجمود الجهاز المالي، وانخفاض مرونة العرض وغيرها من الخصائص التي تتميز بها البلدان النامية.

ثاني: ميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات عبارة عن سجل إحصائي لكافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين ال مقيمين في دولة معينة وغير المقيمين فيها خلال فترة زمنية معينة قوامها في العادة سنة واحدة، ويتم التسجيل باستخدام طريقة القيد المزدوج.

1- أقسام ميزان المدفوعات:

ينقسم ميزان المدفوعات إلى:²

1-1- ميزان العمليات الجارية:

ويسجل كافة المعاملات الخارجية من السلع والخدمات، والمعاملات من جانب واحد وهو بدوره ينقسم إلى قسمين الميزان التجاري وحساب التحويلات:

- الميزان التجاري: وينقسم الميزان التجاري إلى:

- ميزان التجارة المنظورة : ويشتمل على التجارة السلعية (المنظورة) سواء كانت صادرات أو واردات، ويعتبر من أهم بنود ميزان المدفوعات، إذ الخلل في هذا الميزان ينعكس مباشرة على حالة الاقتصاد الوطني؛
- ميزان التجارة غير المنظورة (الخدمات): يشمل كافة الخدمات التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين في الدولة، ومن أمثلة ذلك التأمين، العلاج، السياحة، النقل والشحن الدولي، التعليم...إلخ؛

- حساب التحويلات: يشمل جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم من طرف واحد (أي بدون مقابل) كالمساعدات الإنسانية والهدايا، والتعويضات وتحويلات المهاجرين إلى عائلاتهم.

1-2- ميزان العمليات الرأسمالية:

وينقسم إلى قسمين:

- حساب تدفقات رؤوس الأموال طويلة الأجل : وهي التي تتجاوز السنة الواحدة كالقروض طويلة الأجل والاستثمارات المباشرة أو شراء الأوراق المالية (أسهم وسندات) أو بيعها من وإلى الخارج.
- حساب التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل : وهي التي لا تتجاوز السنة الواحدة مثل الودائع المصرفية والأوراق المالية قصيرة الأجل والكمبيالات و تتميز هذه الاستثمارات عادة بسيولتها وسهولة انتقالها بين الدول.

1-3- صافي الاحتياطات الدولية من الذهب النقدي والأصول السائلة :

يسجل في هذا القسم من ميزان المدفوعات صافي التغيرات في الاحتياطات الدولية السائلة في أي سنة من السنوات بغرض إجراء التسوية الحسابية لصافي العجز أو الفائض في الميزان، ففي حالة عجز ميزان المدفوعات (الجانب المدين أكبر من الجانب الدائن) يحتاج إلى تسوية ويتم ذلك من خلال السحب من الاحتياطات الدولية فيتحقق بالتالي التوازن الحسابي لميزان المدفوعات .

1-4- فقرة السهو والخطأ :

يبنى ميزان المدفوعات على أساس القيد المزدوج، الذي يكون فيه لكل عملية تتم مع الخارج قيدان أحدهما دائن والآخر مدين، وبالتالي يجب أن يكون متوازنا دائما، أي أن المجموع الكلي للبنود المدينة لابد وأن يتساوى بالضبط مع المجموع الكلي للبنود الدائنة، وفي الواقع يكاد يكون من المستحيل بالنسبة لمحاسبي ميزان المدفوعات أن يحصلوا على بيانات كاملة عن جانبي كل عملية تتم مع الخارج مثل تقارير الجمارك عن قيمة الصادرات والواردات، وتقارير البنوك عن التغيرات في أرصدة غير المقيمين، ولذلك عمليا فتقدير ميزان المدفوعات على أساس القيد المفرد، الأمر الذي ي دع مجالا لعدم التوازن، لذا فإن بند (السهو والخطأ) يوازن هذا الاختلال لتحقيق التوازن المحاسبي .

2- حالات ميزان المدفوعات :

1-2- حالة التوازن :

وهي أفضل حالات ميزان المدفوعات، ويكون الأداء الاقتصادي يتسم بالكفاءة وهي حالة التوازن الخارجي للدولة ويكون الرصيد بين التزامات الدولة وحقوقها مساويا للصفر؛

2-2- حالة الفائض :

ويكون الرصيد بين التزامات الدولة وحقوقها موجبا، أي أن المتحصلات من العام الخارجي أكبر من المدفوعات للعالم الخارجي، والفائض المطرد يؤدي بمرور الوقت إلى زيادة الكتلة النقدية وبالتالي يؤدي إلى التضخم؛

2-3- حالة العجز:

وهي أخطر حالات ميزان المدفوعات، حيث يكون التدفق النقدي إلى الخارج أكبر من ه إلى الداخل، ويكون الرصيد سالبا أي أن المدفوعات للخارج أكبر من المتحصلات، وهذا يعني أن الدولة تعيش في مستوى معيشي أعلى مما تنتج، مما يزيد مديونيتها تجاه الخارج، وكذلك يؤدي إلى تدهور قيمة العملة الوطنية وزيادة البطالة وانخفاض الانتاج الوطني.

3- أسباب الخلل في ميزان المدفوعات:

إن الخلل يكون في أقسام معينة من ميزان المدفوعات وعادة ما يكون العجز في الحساب الجاري وهذا العجز يؤثر سلبا على قيمة العملة في سوق الصرف الأجنبي نتيجة لعرض العملة المحلية أكثر من طلب الأجانب عليها، ويحدث الخلل نتيجة لعدة أسباب أهمها:

- التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية : فارتفاع قيمة عملة دولة ما يؤدي إلى ارتفاع قيمة سلعها وبالتالي نقص الطلب عليها ونقص صادراتها؛
- التضخم المحلي : فارتفاع الأسعار المحلية يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الأجنبية (الواردات)؛
- تدهور الميزة النسبية للصادرات : وهذا في المدى الطويل نسبيا مما يقلل من الصادرات؛
- أسباب هيكلية : وينطبق على الدول النامية غالبا حيث يتسم هيكلها للصادرات بتركزه على سلعة أو سلعتين (زراعية أو معدنية أو استخر اجية، كالنفط مثلا) مما يعرضها لتقلبات الأسعار الدولية؛
- أسباب دورية: مثل الأزمات الاقتصادية العالمية من تضخم وكساد؛
- الظروف الطارئة: كالكوارث الطبيعية أو الاضطرابات السياسية.

ثالث: دراسة تطبيقية حالة الجزائر 1990-2016

مر الاقتصاد الجزائري بعدة مراحل منذ الاستقلال، ولكل مرحلة خصوصياتها وظروفها المحلية والدولية، وقد تطور التضخم مع هذه المراحل كما عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف، وتميّز تحديد سعر الصرف في المراحل الأولى بالطابع الإداري، وقد تأثر نظام الصرف ونظام الرقابة على الصرف بالمراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري، وكان لذلك الأثر المباشر على وضعية ميزان المدفوعات.

1- التضخم في الجزائر في الفترة 1990-2016:

نلاحظ أن التضخم تميز بالارتفاع الكبير بين سنة 1990 و1996 حيث وصل إلى ذروته سنة 1992 بمعدل 31.7% ثم أخذ بالانخفاض ليبلغ سنة 1996 نسبة 18.7%، ثم عرف تراجعاً مهماً مسجلاً 5.7% سنة 1997، ليستمر في الانخفاض إلى 2.6% سنة 1999، ليصل إلى أدنى مستوياته ليصل إلى 0.34% سنة 2000 كأدنى حد، ثم عرف مرحلة تميزت بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض حيث ارتفع في سنة 2001 ليصل إلى 4.2% ثم انخفض في السنة الموالية ليصل 2.2% ليرجع إلى الارتفاع خلال السنتين 2003 و2004 بـ 3.5% و4.6% على التوالي ثم رجع للانخفاض لسنتين متتاليتين بـ 1.9% في 2005 وبفقد 0.1 نقطة مئوية في 2006 ثم رجع ليرتفع مرة أخرى في سنة 2007 ليصل 3.9% ليواصل الارتفاع خلال سنة 2008 و2009 مسجلاً 4.4% و6.4% على التوالي

ويعود ارتفاع التضخم في سنة 2007 إلى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية، حيث عرفت سنة 2007 زيادة في استيراد المنتجات الزراعية وارتفاع الأسعار العالمية خاصة الحبوب والحليب ومشتقاته التي تستوردها الجزائر بكميات معتبرة وبالنظر إلى الارتفاع الكبير لمعدل التضخم المسجل خلال سنة 2012 (8.89%) والذي يعود إلى ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية والمنتجات الفلاحية وهو تضخم محلي هيكلي والاتجاه التصاعدي للتضخم تجسد في 19 شهر دون انقطاع بين جويلية 2011 وجانفي 2013.

جدول رقم (01)

تطور التضخم وسعر صرف الدينار مقابل الدولار وميزان المدفوعات الجزائري للفترة (1990-2016)

الوحدة: 1 دولار أمريكي = دينار جزائري

السنة	سعر الصرف دج/\$	نسبة تغيير سعر الصرف %	التضخم %	ميزان المدفوعات مليار دولار أمريكي
1990	12.1	-	18	-0.09
1991	17.7	46.3	25.9	0.53
1992	21.8	23.2	31.7	0.23
1993	22.5	3.2	20.5	-0.01
1994	36	60.0	29	-4.38
1995	47.6	32.3	29.8	-6.32
1996	54.7	14.9	18.7	-2.09
1997	57.6	5.3	5.7	1.16
1998	58.8	2.1	5	-1.74
1999	66.6	13.3	2.6	-2.38
2000	75.3	13.1	0.3	7.57
2001	77.3	2.6	4.2	6.19
2002	79.6	3.0	2.2	3.65
2003	77.3	-2.9	3.5	7.47

9.25	4.6	-6.7	72.1	2004
16.94	1.9	1.7	73.3	2005
17.73	1.8	-0.9	72.6	2006
29.55	3.9	-4.4	69.38	2007
36.99	4.4	-6.9	64.58	2008
3.86	6.4	12.5	72.64	2009
15.33	3.9	2.4	74.39	2010
20.14	4.5	-1.9	72.93	2011
12.06	8.9	6.3	77.54	2012
0.13	3.3	1.6	79.38	2013
-5.88	2.9	1.48	80.56	2014
-27.53	4.8	24.7	100.46	2015
-21.42	6.4	8.96	109.47	2016

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، 2009، ص 371.

تقرير آفاق الاقتصاد العربي سبتمبر 2015 ص 36.

MIMOUNE Lynda, KHELADI Mokhtar, **Partenariat Algérie-Union européenne et mise à niveau des entreprises algériennes**, Colloque « Economie Méditerranée Monde Arabe » 26 et 27 mai 2006 Université Galatasaray, Istanbul, Turquie, p 3.

Banque d'Algérie, **Bulletin statistique de la banque d'algérie**, hous série – juin 2006, pp 72-73.

Banque d'Algérie, **Evolution économique et monétaire en algérie**, Rapport: 2003, p 31; 2006, pp 54-64; 2007, p p 69-73; 2009, p p 70-76; 2014, p 164.

2- سعر الصرف في الجزائر في الفترة 1990-2016:

2-1- تطور نظام صرف الدينار الجزائري:

قبل قانون النقد والقرض (90-10) سنة 1990 كانت النقود في الجزائر عبارة عن ظاهرة

حسابية فقط، وكانت هذه السياسة تدخل في إطار حماية الاقتصاد الوطني وتفادي هجرة رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف من سعر الصرف الثابت إلى سعر الصرف المرن، وتميز تحديد سعر الصرف في المراحل الأولى بالطابع الإداري، حيث كان سعر الصرف يحدد في إطار غير واقعي، وتتمثل المراحل التي مر بها سعر الصرف فيما يلي:

- نظام الصرف الثابت بالنسبة لعملة واحدة (1964 - 1973): بصفة الجزائر عضو في هيئة بريتون وودز حددت سعر صرف الدينار الجزائري (دج) على أساس 1 دج = 1 فرنك فرنسي (ف ف) والذي يساوي 180 ملغ من الذهب،³ ثم تم تغيير نظام تسعير الدينار نتيجة لانتهاء نظام بريتون وودز.

- نظام الصرف الثابت بالن سبة لسلة من العملات (1974-1986): لجأت السلطات النقدية الجزائرية عقب انهيار نظام الصرف الثابت واتجاه عدة دول إلى تعويم عملاتها إلى ربط الدينار بسلة من العملات وتم ذلك في جانفي 1974، وتم تشكيل هذه السلة من 14 عملة صعبة والمشكلة لهيكل المدفوعات أي العملات التي تتم بها التسوية⁴، واستعمل الدولار الأمريكي كعملة عبور بين الدينار وباقي عملات السلة.⁵
- التسيير الآلي لسعر الصرف (1986-1994): نتج عن أزمة 1986 وانخفاض أسعار البترول دخول الاقتصاد الوطني في أزمة اقتصادية حادة، مما أدى إلى ضرورة إجراء إصلاحات مالية ونقدية واسعة، واستهداف تحقيق الاستقرار الاقتصادي الخارجي بعدما كان يقتصر على التوازن الداخلي، وقررت الجزائر التحويل الجزئي للدينار ابتداء من 1991 وهذا بعد إدراج قسيمة القرض المستندي القابل للتحويل خلال مدة ثلاثة سنوات على أن يتبع بالتحويل الكلي للدينار في سنة 1993، وقد شهدت سنة 1994 تسارعا كبيرا في مجال تحرير الأسعار حيث وصلت في هذه السنة نسبة التحرير إلى 84% من إجمالي السلع المدرجة في مؤشر أسعار المستهلك، تزامن هذا مع تخفيض الدينار الجزائري بنسبة 40%، وفي نفس السنة بدأ البنك المركزي الجزائري بتحديد سعر الصرف عن طريقي جلسات التسيير Fixing sessions بواسطة لجنة مشتركة من البنك المركزي والبنوك التجارية وكان هذا تمهيدا لسوق الصرف ما بين البنوك الذي تم إنشائه في جانفي 1996، كما أصبح للبنوك التجارية إمكانية التمتع بوضعية للصرف تودع كودائع لدى بنك الجزائر، كما تم السماح بالقيام بمكاتب صرافة للصرف الأجنبي.⁶
- التعميم المدار (1994- إلى يومنا هذا): يقوم بنك الجزائر بتسيير الدينار الجزائري وفقا لنظام التعميم المدار لسعر الصرف منذ إنشاء الجزائر سوق الصرف ما بين البنوك في جانفي 1996، وهذا بالتدخل في سوق الصرف ما بين البنوك⁷، وهو تعويم مدار موجه، وهيكل سعر الصرف موحد بين الصادرات والواردات وموحد كذلك بالنسبة للعمليات غير المنظورة والعمليات والرأسمالية، كما أن الجزائر لا تتوفر على نظام صرف آجل على أساس تجاري، وقد قبلت الجزائر وطبقت أحكام المادة الثامنة من اتفاقية صندوق النقد الدولي⁸.

2-2- تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي:

سجلت قيمة الدينار الجزائري انخفاضا مستمرا مقابل الدولار من سنة 1990 إلى سنة 2002 ويرجع هذا إلى تخفيض قيمة الدينار في إطار مخطط "ستاند باي، stand by" تحت إشراف صندوق النقد الدولي للفترتين (1994-1996) و(1996-1998)، وقد عرف أكبر تخفيض سنة 1994 بنسبة 60% ثم استمر في الانخفاض مسجلا 32% سنة 1995 و14.9% سنة 1996 ثم أخذ بالانخفاض بنسب متفاوتة ليسجل أدنى انخفاض له سنة 2002 مسجلا 79.6 دج/\$، ثم يعود للارتفاع

في القيمة مقابل الدولار لسنتين متتاليتين ثم ينخفض مرة أخرى في سنة 2005 مسجلا 73.3 دج/\$، ثم يعود للارتفاع مرة أخرى في سنتي 2006 و 2007 مسجلا 72.6 دج/\$ و 69.38 دج/\$ على التوالي، وقد أدى انخفاض الدولار بسبب الأزمة المالية العالمية إلى ارتفاع قيمة الدينار المقابلة له مسجلا 64.58 دج/\$ سنة 2008 لتتخفص قيمة الدينار م قابل الدولار مرة أخرى سنة 2009 مسجلا 72.64 دج/\$.

وقد عرف الدينار انخفاضا في قيمته مقابل الدولار بين 2009 و 2016 بنسب متفاوتة باستثناء الانخفاض المسجل سنة 2011 ثم سجل سنة 2012 و 2015 و 2016 انخفاض قيمة الدينار بصفة ملحوظة بنسبة 6.30% و 24.7% و 8.96% على التوالي للانتعاش التي عرفها الدولار الأمريكي مقابل الأورو.

2-3- أداء ميزان المدفوعات في الجزائر في الفترة 1990-2016:

نلاحظ أن ميزان المدفوعات تميز بتسجيله لرصيد موجب وسالب، فتميزت الفترة (1992-1999) بتدهور ميزان المدفوعات بتسجيله لرصيد سالب باستثناء سنة 1992 حيث سجل 230 مليون دولار وسنة 1997 مسجلا قيمة 1.16 مليار دولار، أما الفترة (2000-2013) فقد عرف ميزان المدفوعات فائضا مستمرا، ليعود لتسجيل حالة العجز في السنوات التالية بين (2014-2016)، وبالنظر إلى معدلات التغير في بنود ميزان المدفوعات نلاحظ أن للميزان الجاري دورا كبيرا في ظهور معدلات التغير الموجبة في الرصيد الإجمالي، فضلا على أن الفائض في الميزان الجاري يتوقف بدرجة كبيرة على الميزان التجاري الذي يتأثر بدوره بأسعار المحروقات، أي بالصادرات النفطية التي تمثل حوالي 97% من إجمالي الصادرات، لذا ففي السنوات التي ارتفع فيها سعر المحروقات أدى إلى ارتفاع قيمة الصادرات عن الواردات، وهذا ما يفسر أن تأثير تغير سعر صرف الدينار كان ضعيفا في تحسين أو تسوية العجز في ميزان المدفوعات خلال فترة التسعينات، وهذا لكون سعر صرف الدينار لا يؤثر على الصادرات النفطية، وهذا ما يفسر تسجيل ميزان المدفوعات لرصيد 3.86 مليار دولار سنة 2009 وهذا بسبب تأثير الأزمة المالية العالمية على أسعار المحروقات ، وانهايار أسعار المحروقات بين (2015-2016) والذي أثر على رصيد الميزان التجاري والحساب الجاري وبالتالي على ميزان المدفوعات بتسجيل عجز يقدر ب 27.53- ملهار دولار سنة 2015 و 21.42- كعجز سنة 2016.

رابعاً: تحليل وتقدير العلاقة بين التضخم وسعر الصرف وميزان المدفوعات الجزائري

1- أهم الأحداث الاقتصادية في الجزائر التي صاحبت فترة الدراسة:

هيمنت موارد صادرات النفط على مكونات الميزان التجاري طيلة العقود الثلاث الماضية إذ بلغت نسبة مساهمة موارد النفط في بند الصادرات الجزائرية أكثر من 97% سنة، ونتيجة لانخفاض أسعار البترول خلال النصف الثاني من عام 2008 من حوالي 147 دولار للبرميل إلى حوالي 40 دولار للبرميل أثرت تأثير مباشر على موقف الحساب الجاري الخارجي وميزان المدفوعات.

كما نجد أن الجزائر أسيرة عملتين، من جهة انخفاض سعر النفط ومن جهة ثانية انخفاض قيمة الدولار مقارنة بالأورو في فترة أزمة 2008 والذي يشكل عملة الدفع بالنسبة لأغلب واردات الجزائر، كما أن جزء معتبرا من احتياطات الصرف الجزائرية مستثمر في شكل أدوات خزنة أمريكية مما يعرض قيمتها للتدهور مع تراجع قيمة الدولار، واستمرار الركود الاقتصادي الأمريكي في تلك الفترة أثر سلبا على قيمة الدولار، كما أن استمرار الركود الاقتصادي العالمي من شأنه أن يجعل الطلب على المحروقات ينخفض مما يؤثر سلبا على إيرادات الجزائر.

وقامت السلطات النقدية الجزائرية في نهاية ديسمبر 2008 بتخفيض قيمة الدينار الجزائري بحوالي 20% لكبح زيادة الطلب على الواردات من المنتجات الأولية والغذائية التي انخفضت أسعارها في السواق الدولية على إثر الأزمة المالية 2008 حفاظا على احتياطات الصرف الجزائرية فارتفع معدل صرف الدولار إلى حوالي 70-73 دولار بعدما كان يقارب 60-63 دولار.⁹

2- نموذج ميزان المدفوعات في الجزائر (1990-2016):

1-2- التعريف بمتغيرات النموذج:

النموذج عبارة عن مجموعة من المعادلات التي تشرح التركيب الهيكلي لقطاع معين أو للاقتصاد ككل، ويعد ترجمة للنظرية الاقتصادية مستعينا بالأدوات الرياضية والاحصائية، وهو مجموعة معادلات يتم إيجاد تقديرات لمعاملاتها.

ويعرف النموذج أيضا بأنه مجموعة من العلاقات الاقتصادية التي تصاغ عادة بصيغة رياضية لتوضيح سلوكية أو ميكانيكية هذه العلاقات، ويهدف هذا النموذج الاقتصادي إلى تبسيط الواقع من خلال بناء نموذج لا يحتوي على جميع تفاصيل الظاهرة الاقتصادية المراد دراستها بل يتضمن العلاقات الأساسية بها، ويستخدم النموذج الاقتصادي كأداة في عملية التنبؤ وتقييم السياسات الاقتصادية القائمة أو المقترحة ثم استخدامها في عملية تحليل الهيكل الاقتصادي ادي، وتتمثل متغيرات النموذج فيما يلي:

- المتغير التابع : وهو المتغير الذي تتحدد قيمته تبعا للقيم التي تتخذها متغيرات أخرى تسمى بالمتغيرات المستقلة وهو ميزان المدفوعات BP؛
- المتغيرات المستقلة : وهي المتغيرات التي تؤثر في المتغير التابع ولا تتأثر بقيمة المتغيرات الأخرى في المعادلة وتتمثل في:
- سعر الصرف (ex): وهو سعر عملة ما مقوما بعملة أخرى؛
- التضخم (inf): هو عبارة عن اتجاه المستوى العام للأسعار إلى الارتفاع المستمر.

2-2- تحديد الشكل الرياضي:

يمكن تمثيل دالة ميزان المدفوعات بالعلاقة الخطية بين ميزان المدفوعات وكل من سعر الصرف والتضخم، حيث تم تكوين هذه الدالة وفقا للنظرية الاقتصادية التي أثبتت وجود علاقة بين ميزان المدفوعات وكل من سعر الصرف والتضخم، ويمكن التعبير عن العلاقة الرياضية بالدالة الرياضية التالية:

$$BP = B_0 + B_1 inf + B_2 ex + ui \quad BP = f(inf, ex)$$

$$BP^{\wedge} = B_0^{\wedge} + B_1^{\wedge} inf + B_2^{\wedge} ex$$

حيث: BP: تمثل ميزان المدفوعات وهو المتغير التابع؛

f: تمثل الدالة الرياضية؛

B₀: الثابت، وهو يمثل قيمة ميزان المدفوعات عندما تكون قيم المتغريات المستقلة في النموذج

تساوي الصفر ومن المتوقع أن تكون إشارته موجبة؛

inf: التضخم وهو متغير مستقل؛

Ex: سعر الصرف وهو متغير مستقل؛

B₁, B₂: قيم التضخم وسعر الصرف، إشارة المعامل B₁ من المتوقع أن تكون سالبة (علاقة

عكسية بين التضخم وميزان المدفوعات)، إشارة المعامل B₂ من المتوقع أن تكون موجبة (علاقة طردية

بين سعر الصرف وميزان المدفوعات)؛

Ui: المتغير العشوائي وهو كل المتغيرات المستقلة التي تؤثر في المتغير التابع ولم يتم تضمينها

في النموذج.

وباستخدام برنامج التحليل الإحصائي E.Views10 تم الوصول إلى النتائج التالية:

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	41.07718	13.13237	3.127933	0.0046
INF	-1.170335	0.380065	-3.079300	0.0051
EX	-0.402465	0.155581	-2.586857	0.0162

R-squared	0.284996	Mean dependent var	4.331111
Adjusted R-squared	0.225413	S.D. dependent var	13.46328
S.E. of regression	11.84912	Akaike info criterion	7.886824
Sum squared resid	3369.641	Schwarz criterion	8.030806
Log likelihood	-103.4721	Hannan-Quinn criter.	7.929637
F-statistic	4.783130	Durbin-Watson stat	0.761177
Prob(F-statistic)	0.017853		

المصدر: من إعداد الباحثين مخرجات برنامج E.views 10

حيث أن: **Coeffition B**: يعبر عن المعالم المقدرة للمتغيرات المستقلة للنموذج (توضح إذا كانت إشارتها مطابقة للنظرية الاقتصادية أم لا).

Std Error: يعبر عن الخطأ المعياري للمتغيرات.

T- statistic: يعبر عن الفحص الاحصائي لمعالم المتغيرات المستقلة.

R: معامل الارتباط وهو يعبر عن مدى الارتباط وقوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير

التابع.

R²: معامل التحديد ويعبر عن مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

F: اختبار تحليل التباين.

$$BP = 41.077 - 1.170inf - 0.402ex$$

النموذج المقدر:

3- تقييم النتائج:

نقوم بتقييم نتائج النموذج وفقا لكل من المعيار الاقتصادي والمعيار الاحصائي:

3-1- تقييم النتائج وفقا للمعيار الاقتصادي:

بإجراء الفحص الاقتصادي للمعاملات المقدرة يتضح ما يلي:

- إشارة الثابت (B_0): إشارة موجبة وهي تمثل قيمة المتغير التابع (BP) عندما تكون جميع قيم المتغيرات المستقلة في النموذج تساوي الصفر، أي تمثل حجم قيمة التغير في ميزان المدفوعات والتي لا ترتبط بالتغيرات في المتغيرات المستقلة (التضخم وسعر الصرف) وهذا يتوافق مع فروض النظرية الاقتصادية.
- إشارة معامل التضخم (B_1) inf : إشارة سالبة وهي تتوافق مع فروض النظرية الاقتصادية وهذا دلالة على وجود علاقة عكسية بين التغيرات في معدلات التضخم والتغير في ميزان

المدفوعات، حيث تؤدي زيادة معدلات التضخم إلى زيادة عرض النقود مما يؤدي إلى زيادة حجم الواردات مما ينعكس سلبا على ميزان المدفوعات.

- إشارة معامل سعر الصرف ex (B_2): إشارة سالبة وهي تختلف مع فروض النظرية الاقتصادية التي تنص على "كلما زاد سعر صرف العملة لبلد ما أثر ذلك إيجابا على ميزان مدفوعاتها" وهذا بسبب جمود الصادرات الجزائرية وضآلتها بالتالي لا يؤثر سعر الصرف في زيادتها بارتفاعه، كذلك عدم مرونة الطلب على الواردات لكونها أساسية ولا تخفض بارتفاع سعر الصرف الأمر الذي جعل تأثير سعر الصرف على الميزان التجاري وبالتالي على ميزان المدفوعات ضعيفا.

3-2- تقييم نتائج التقدير وفقا للمعيار الإحصائي:

بإجراء الفحص الإحصائي يتضح لنا ما يلي:

- ثبوت معنوية جميع معالم النموذج المقدر حيث جاءت القيم الاحتمالية لجميع معالم النموذج أصغر من 5%.
- ثبوت معنوية الدالة من خلال قيمة F حيث نجد أن القيمة الاحتمالية $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.017853$ أصغر من 5%.
- بالعودة إلى جدول فيشر F عند درجتى الحرية $(k-1)$ و $k(n-1)$ ومستوى معنوية $\alpha=5\%$ نجد: $F_{TAB}=4.2$ ، ولدينا قيمة فيشر المحسوبة $F_c=4.78$ ومنه نرفض فرض العدم، ونقبل الفرض البديل أي أن المتغيرات المستقلة (التضخم وسعر الصرف) تؤثر في رصيد ميزان المدفوعات، وأن النموذج له معنوية إحصائية.
- يوضح معامل التحديد R^2 أن حوالي 28% من التغيرات في ميزان المدفوعات تم تفسيرها من خلال التغيرات المستقلة موضع الدراسة بينما 72% من هذه التغيرات يمكن إرجاعها إلى المتغيرات غير المضمنة في النموذج.
- يوضح قيمة معامل $\overline{B^2}$ 22% أن العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع علاقة ضعيفة جدا وهذا ناتج من أن أثر التضخم المحلي على ميزان المدفوعات غير مباشر، وأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات يكون بصورة ضئيلة على الميزان التجاري، وذلك لقلة صادرات الجزائر خارج المحروقات ولكون المحروقات تسعر بالدولار وليس الدينار ولعدم مرونة الطلب على الواردات.

خلاصة:

- توصلنا في نهاية هذا المقال وتبعاً للتحليل إلى جملة من النتائج أهمها:
- من الضروري أن تتدخل السلطات النقدية في سوق الصرف لتنظيمها والإشراف عليها حفاظاً على التوازن النقدي، وذلك بإصدار قرارات تتعلق بعمليات السوق النقدي والمالي، أو التدخل المباشر في عمليتي العرض والطلب داخل السوق، فالنقد هو رمز سيادة الدولة وقوة اقتصادها، لذلك كانت ولا تزال سياسة الصرف من بين أهم الاستراتيجيات الاقتصادية للدول؛
 - الزيادة في معدلات التضخم تؤدي إلى زيادة في عجز ميزان المدفوعات وهذا يتطابق مع الفرضية الأولى؛
 - انخفاض قيمة الدينار الجزائري تؤدي إلى زيادة العجز في ميزان المدفوعات في الجزائر و هذا يتناقض مع الفرضية الثانية؛
 - تزامنت حالات العجز في ميزان المدفوعات مع حالات العجز في الميزان التجاري والذي بدوره مرتبط بأسعار المحروقات التي تمثل حوالي 97% من الصادرات؛
 - أظهرت الدراسة أن معدلات التضخم المحلي وسعر الصرف لم تكن هي المؤثر الأهم والوحيد على ميزان المدفوعات الجزائري، إذ أن هناك عوامل أخرى تؤثر عليه مثل ضعف الإنتاج المحلي والمصدر والذي يحتاج إلى مواد أولية وتجهيزات مستوردة فرجع سعر الصرف يرف ع من تكلفة هذه السلع وبالتالي تؤثر سلبياً على الصادرات الجزائرية خارج المحروقات مما يقلل الطلب عليها محلياً ودولياً وزيادة التوجه للاستيراد رغم ارتفاع سعر الصرف فيزيد العجز في الميزان التجاري وبالتالي في ميزان المدفوعات.

التوصيات:

- العمل على استقرار سعر الصرف وتشجيع الاستثمار الأجنبي في الجزائر عن طريق القوانين الخاصة بالاستثمار وتحويل الأموال والاعفاءات من الرسوم والضرائب؛
- القضاء على الفرق الشاسع بين سعر الصرف الرسمي والموازي للحفاظ على استقرار سعر الصرف، ولزيادة التحويلات من المقيمين في الخارج من قنواته الرسمية؛
- تشجيع الإنتاج المحلي لمنافسة السلع المستوردة، ودعم المصدرين لتمكينهم من المنافسة في الأسواق الخارجية؛
- تقليل استيراد السلع الكمالية للمحافظة على الكميات الشحيحة من العملة الصعبة، ووضع تسهيلات لاستيراد التجهيزات السلعية الموجهة للإنتاج لدعم الإنتاج المحلي؛
- اتخاذ السياسات الاقتصادية المناسبة لمعالجة الخلل الهيكلي في الإنتاج وزيادة الإنتاج الوطني للتقليل من الواردات وزيادة الصادرات، واستثمار الأموال في مجالات لجلب العملة الصعبة

- كالخدمات السياحية والصحية والنقل والتعليم بسن القوانين المشجعة لذلك وفتح المجال للقطاع الخاص المحلي للاستثمار واستقطاب الاستثمارات الأجنبية؛
- التحكم في العرض النقدي وتقليل الانفاق العام، وامتصاص الكتلة النقدية.

الهوامش والمراجع:

- ¹ بلقاسم العباس، "سياسات أسعار الصرف" جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 23، نوفمبر 2003، ص 5.
- ² عادل المهدي، العلاقات النقدية الدولية، جهاز نشر وتوزيع الكتب الجامعية، مصر، 2003، ص ص 29-42.
- ³ بن بوزيان محمد، زياني الطاهر، الأورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر دراسة مقارنة مع تونس والمغرب، محاضرات الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البلدة، ماي 2002، ص 11.
- ⁴ سلة العملات هي: (الدولار الأمريكي، الفرنك الفرنسي، الدولار الكندي، الفرنك السويسري، المارك الألماني، الجنيه الإسترليني، الليرة الإيطالية، البيستا الإسبانية، الكورون الدانماركي، الكورون النرويجي، الفلورين الهولندي، الشلنغ النمسوي، الفرنك البلجيكي، والكورون السويدي).
- ⁵ Mourad ben Achenhou, *Inflation d'évaluation marginalization*, maison d'édition, ECH.RIFA, (sans année), p 22.
- ⁶ بن بوزيان محمد، زياني الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص 12.
- ⁷ راتول محمد، تحويلات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق أسلوب المرونات، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية الواقع والتحديات، جامعة الشلف، الجزائر، 14-15 ديسمبر 2004، ص 345.
- ⁸ المادة الثامنة من اتفاقية صندوق النقد الدولي تنص في القسم الثاني منها على أن تلتزم الدولة العضو بتجنب فرض القيود على المدفوعات الخاصة بالمعاملات الجارية، وينص القسم الثالث منها على عدم الدخول في اتفاقيات نقدية ذات طابع تمييزي أو اتباع ممارسات تعدد أسعار الصرف، كما ينص القسم الرابع منها على ضمان تحويل أرصدة الأجانب الناجمة عن المعاملات الجارية.
- ⁹ <http://www.algeriepyrenees.com/article-26099077.html>